السياسة اللّغويّة (المغربُ نموذجًا)

أشرف اقريطب

تمهيد:

تتمحور هذه الدراسة حول إبراز مدى فاعلية السياسة اللّغويّة في مواجهة لغات المجتمع وتنوعاتها، آخذًا من دولة المغرب أنموذجًا على ذلك. وأنطلق من فرضية أساسية مفادها أنّ النّظرية السياسية الحديثة طوّرت في العقدين الأخيرين آلياتها في مسألة التنظير للسياسة والحقوق اللّغويّة، بمعنى أنّ اللّغة أصبحت قضية شائكة تفرض معالجتها بتمثل عقلاني، خاصة ونحن نتحدث عن المملكة المغربيّة التي نجد الوضع اللّغويّ فيها ذو طابع أكثر حدّة بفعل عوامل الصراع والاستعمار والعولمة.

قبل تحليل هذه المعطيات ومناقشتها، وجب بداية تحديد بعض المفاهيم حتى يتسنى لنا فهم طبيعة الموضوع والإلمام بجزئياته الصغيرة منها والكبيرة. بعدها نتساءل عن مكانة اللّغة العربيّة داخل التّشريع القانوني، هل هناك توافق بين بنود الدستور والواقع العلمي؟ وما مدى إسهام الدولة بسياستها في احتضان عدة لغات داخل مجتمع واحد؟ في ظل العولمة والاستعمار والهيمنة، هل أصبح الحديث عن لغة مُغتربة في وطنها مُمكنًا؟

مفهوم اللّغة:

للّغة كما نعلم تعاريف ومقاربات عدة؛ ولا نكاد نعثر في الأدبيات السابقة على تعريف جامع مانع باصطلاح الأصوليين، وهذا راجع بالأساس للتوسع الدلاليّ لكلمة اللّغة؛ بين لغة الإشارة ولغة الحاسوب ولغة الرياضيات واللّغة المنطوقة واللّغة المكتوبة. كما أن المدارس اللسانية تباينت في تعريفها اللّغة تماشيا مع توجهها الأبستمولوجي. ولا يسعنا المجال هنا لذكر تنويعات اللّغة في كل مدارس اللسانيات المعاصرة.

واللغةُ من فعل لغيَ بمعنى تكلمّ، ولغة جمع لغات. وفي الاصطلاح نجد لها تعريفات عدة ومتنوعة، فقد عرّفها ابن جني بأنها "أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"، وفي هذا التّعريف نلمس ذكرا لوظيفة اللّغة ألا وهي التواصل. ويمكن القول إن للّغة وظيفتان أساسيتان؛ وظيفة اتصالية (إخبارية)، ووظيفة رمزيّة (اجتماعية، خطابية، إيديولوجية). وعلى العموم تبقى اللّغة ذلك الكيان الذي يحفظ لمتحدثيها وجودهم وهويتهم فهي أحد أدوات صناعة الهويّة الوطنيّة.

مفهوم الهويّة:

لا يمكن الحديث عن اللّغة دون ربطها بالهويّة، بحكم وجود تفاعل بين المفهومين، والاختلاف بينهما لا يتعدى أن يكون حسب عبد السلام المسدي مجرد "أنّ الهوية انتماء، بينما اللّغة اكتساب، والهوية نتوارثها وليس في اللّغة شيء ينقله الوليد عن أمه أو أبيه لمجرد أنهما أمّه وأبوه. فلا أثر للّغة في الخزينة الوراثية، ولا في شيفرة حاملها. وفي المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جعل للهويّة متصورًا ماديًا هو "بطاقة يثبت فيها اسم الشخص وجنسيته ومولده وعمله، وتسمى البطاقة الشخصية أيضا. ويُعرفها حسن حنفي بـ "التجربة الإنسانية المعيشة. فالإنسان هو الذي له هوية وليس الشيء الطبيعيّ"، وتبقى الهويّة حسب عبد العلي الودغيري "جملة علامات وخصائص من أجناس مختلفة، تستقل بها الذات عن الآخر، فبغياب هذه العلامات والخصائص تغيب الذات وتذوب في الآخر، وبحضورها تحضر". وللّغة أهمية كبيرة في حفظ الهويّة، فبفقدان الإنسان للغته يحكم على نفسه تلقائيا بفقدان هويته وانتمائه.

السياسة اللّغويّة:

يُمكن تعريفها بالطريقة أو المنهجية التي تتعامل بها الدولة مع اللّغات الموجودة في المجتمع، سواء على مستوى الاعتراف بها دستوريًا أو خلق معاجم تغني هذه اللّغات وتحفظ وجودها الأبدي، ويعرفها لويس جان كالفي بأنها "مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللّغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللّغة والحياة في الوطن". هنا تكمن أهمية السياسة اللّغويّة لارتباط اللّغة بالسيادة؛

إذ يمكن اعتبار أي سياسة لغوية لا تنطلق من رؤية استراتيجية ثقافية شاملة قاصرة عن حل مشكل الفوضى الهوياتية التي تنخر المجتمع. ولعلنا نلمس في دولة قطر الاستثناء من خلال تبنيها مشروع صُنع معجم تاريخي للّغة العربيّة في أفق ٢٠٣٠.

التّخطيط اللّغويّ:

هو فرع من فروع اللسانيات الاجتماعيّة، ويُعنى بدراسة المشكلات التي تواجه اللّغة، سواء كانت مشكلات لغويّة بحتة كتوليد المفردات وتحديثها وبناء المصطلحات وتوحيدها أم مشكلات غير لغويّة ذات مساس باللّغة واستعمالها. ويعتبر لويس جان كالفي التّخطيط هو "البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغويّة وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ". وما أحوجنا اليوم إلى تخطيط لغويّ يُراعي الوضعين الداخلي والخارجي؛ الأول من خلال رصد التحولات التي تطرأ على اللّغة ذاتها، والثاني في محاولة فهم علاقة اللّغة المحلية باللغات الأخرى (الأجنبيّة).

الإعداد اللّغويّ:

يبقى للإعداد اللغوي علاقة وطيدة بالتخطيط اللّغويّ؛ إذ يصعب الفصل بين المفهومين. ويمكن تعريف الإعداد اللّغويّ بأنه: سن قوانين أو وضع ضوابط تتعلق بقضايا الممارسات اللّغويّة داخل كيان المجتمع أو بعبارة أخرى الإجراء التطبيقي / العملي لتطبيق السياسة والتخطيط اللغويين.

لتحقيق سياسة لغوية ناجعة نحتاج إلى إعداد لغويّ ملائم يرتكز على:

- تطوير الطاقة التعبيرية والتواصليّة للمتكلم.
- البنية الداخلية للّغة (تبسيط النحو، تحديث المعجم ومُراجعته، تشجيع الإنتاج والترجمة...).
- الاستثمار في المعالجة الحاسوبيّة للّغة وربطها بتكنولوجيا المعلوميات.

وضعية اللّغات بالمغرب من خلال:

تعريف الوضعيّة اللّسانيّة:

إن مفهوم الوضعيّة المتداول، في حياتنا العادية، يعني في الغالب البيئة أو الإطار الذي يتم فيه تحقيق نشاط أو حدث أما في مجال بحثنا فإن ارتباط الوضعيّة بوصف اللّسانيّة يحيل على توصيف اللّغات التي تهيمن داخل مجال ترابي أو جغرافي، على أساس أن يتضمن ذلك المجال قدرا كافيًا من الثبات.

موقع اللّغات في الدستور المغربيّ:

منذ أول دستور للمملكة المغربيّة الذي تمّ الإجماع عليه سنة ١٩٦٢، تمّ الاعتراف في تصديره باللّغة العربيّة لغة رسمية للدولة، واستمر الحال على ما هو عليه إلى حدود سنة ٢٠١١، التي عرفت دستورًا جديدا على مستوى التعامل مع اللّغات واللّهجات.

ورد في الفصل الخامس من الدستور المغربي ٢٠١١، ما يلي:

- تظل اللّغة العربيّة اللّغة الرسميّة للدولة، التي تعمل على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.
- تُعد الأمازيغيّة أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركًا لجميع المغاربة بدون استثناء.

يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغيّة، وكيفية إدماجها في مجال التّعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بوصفها لغةً رسميةً.

- تعمل الدولة على صيانة الحسانيّة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهويّة الثقافية المغربيّة الموحدة، وعلى حماية اللّهجات والتعبيرات المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللّغويّة والثقافة الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللّغات الأجنبيّة الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر. لحماية هذه اللغات، أُحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، تكمن مهمته على وجه الخصوص في حماية وتنمية اللّغتين العربيّة والأمازيغيّة، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثًا أصيلا وإبداعًا معاصرًا.

يتضح من هذا الفصل ما يلي:

- اعتراف الدستور المغربي بالتنويعات اللّغويّة الموجودة، وإقراره أن حماية هذه اللّغات وتطويرها هو من عمله وسياسته.
- محاولة إحداث مؤسسات أكاديمية تسهر على تنفيذ سياسة الدولة على المستوى اللّغويّ، على غرار أكاديمية محمد السادس، والمجلس الوطني للّغات والثقافة المغربيّة.
- "إنّ ما سيرسم السياسة اللّغوية في البلاد هو الحركية الاجتماعية،

والنفوذ السياسي للجماعات اللّغويّة الضاغطة".

- بما أنّ الدستور المغربي قد نصّ في دستوره الجديد على رسمية اللّغة الأمازيغيّة، باعتبارها رصيدا مشتركًا لجميع المغاربة بدون استثناء، فلابد أن يعي المواطن المغربي أهمية الأمازيغيّة في تشكيل الهويّة الوطنيّة، لذا وجب أخذ هذا المعطى بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يخص الأمازيغيّة.

كل ما قيل لحدود هذه الأسطر، يبعث على التفاؤل بشأن وضعية اللّغات بالمغرب، لكن نظرة خاطفة لما هو موجود في الواقع العملي، تجعلنا نشعر بالاستياء، ومن ثمة فلا خجل في القول بوجود تناقض بين الدستور والواقع الفعلي. فالقوانين الرنّانة بشأن اللّغات الموجودة بالمغرب تكاد تتبخر ونحن نضعها في واقع مغربي، أقل ما يقال عنه ما جاء على لسان محمد غاليم، واقع يتسم بطابع أكثر حدة.

التّنوع اللّغويّ بالمغرب، وفق أية مُقاربة سياسيّة:

يُقصد بالتّنوع اللّغويّ؛ ذلك الاختلاف الموجود بين اللّغات، والمتمثل في تباينها داخل اللّسان الواحد، قد يكون على مستوى المعجم (لغة عربيّة مع لغة فرنسيّة) أو على مستوى الأصوات واللّكنة (لغة الحواضر مقابل لغات البوادي والقرى).

من طبيعة اللّغة الحركية والدينامية والتطور، لذا نجدها تعكس هذا التحول على محورين هما:

- محور الزمان والمكان: فاللّغات تختلف وتتنوع حسب الزمن، فاللّغة في الزمن (أ) تختلف عن اللّغة في الزمن (ب)، خاصة على المستوى المعجميّ، ومكانيًا، فاللّغات تتنوع حسب الأصل الجغرافي.
- محور التّنوع الاجتماعيّ: وأساسا يتعلق بكل ما يتصل بالنظام الاجتماعيّ من طبقات وفئات وشرائح، وهو مما يسمى في اللّسانيّات الاجتماعيّة باللّهجات المحلية.

إن الحديث عن اللّهجات المحليّة يحيلنا إلى علم جغرافية اللّهجات، إذ تختلف اللّهجات عن بعضها البعض، لأن كل لهجة تعمل على الاحتفاظ بشخصيتها وكيانها بمحاربة عوامل التّغيير داخل منطقتها، نظرا لترابط الناطقين بها داخل مجتمعهم (الأمازيغ وباقي مناطق المغرب نموذجًا). وقد عُرف أنّ العربيّ إذا التقى بغيره حدث واحد من ثلاثة أمور:

أ). تمسكه بلهجته الأصليّة.

ب). انتقال لسانه للهجة الثانية.

ج). اجتماع وانصهار لهجته مع لهجة غيره.

وقد جاء في قول ابن جني "اعلم أنّ العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف ويسرع فيقول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم إذا طال تكرر لغة عليه لصقت به ووجدت في كلامه".

كان هذا تمهيدًا لمفهوم التّنوع اللّغويّ وبعض أشكاله، فما هي تجلياته داخل التراب المغربي؟

يعد المغرب مزيجًا من الثقافات والحضارات التي تأثرت وأثرت في الآن نفسه على وضعيته اللّغويّة والاجتماعيّة؛ إذ لعب عامل التاريخ والجغرافيا دورًا أساسيا في إنتاج مزيج فسيفسائي لمجتمع يتكلم بعدة ألسنة. ويمكن تبعًا لهذا تقسيم ساكنة المغرب إلى مجموعتين عرقتين هما؛ العرب والأمازيغ، ولغويًا إلى فئة أحادية اللّغة، وفئة مُتعددة اللّغات. وفي هذا الصدد يقول عبد القادر الفاسي الفهري "تدخل ضمن المنظومة الثقافية العامة لهذه الازدواجية الأمازيغيّةُ؛ لأنها أخت العربيّة وتنتمي إلى نفس الأسرة الحامية "السامية" وهي تمثل إلى جانب العربيّة أحد الألسن القليلة التي احتفظت بسمات النّظام السامي الحامي".

لعلّ هذا ما يجعل السوق اللّغويّة المغربيّة تتميز بتنوع لغاتها وتنافسها، إذ نجد داخل النّوعية الواحدة مجموعة من اللّهجات، ويظهر هذا جليًا في بعدين:

البعد الأول: بين الفُصحى والعاميّة:

نقصد هنا الازدواجيّة اللّغويّة؛ وهي تعتبر ظاهرة قديمة عرفتها جميع اللّغات على مر التاريخ، فهي ليست بشيء طارئ ووليد اللحظة، فحين نرجع إلى اللّغويين العرب القدماء فإننا نجدهم يستحضرون هذه الازدواجيّة اللّغويّة، إلا أنهم نظروا إليها بشكل مختلف، فلم ينظروا إليها بذلك التّغيير الطبيعي التي تشهده اللّغات قاطبةً، إنما نظروا إلى ذلك باعتباره لحنًا تقع فيه العامة من الناس. لقد هيمن لقرون الرأي القائل بأن ما يتداوله الناس شفهيا في العالم العربي، إنما هو حصيلة لانحرافات أصابت اللّسان العربيّ، وهي ما يدرجه الفكر العربي القديم تحت لواء لحن العامة. لهذا الطرح تفسير واحد هو؛ أن الازدواجيّة اللّغويّة في التراث القديم، كان يُنظر لها من منظور ضيق متمثل في فساد اللّسان الفصيح.

أما مع المحدثين فيمكن تعريفها بأنها تعايش بين لغة الاستعمال اليومي واللّغة الرسميّة أو بين لغتين يكون لهما تاريخيًا نفس العائلة اللّغويّة، وتتقاسمان نفس الاستعمالات، ولا يوجد بينهما تعاقب وتتابع. عموما نجد الازدواجيّة عند الباحثين المحدثين؛ ما تعلق بتنوعين لغويين ينحدران من نفس العائلة اللّغويّة، في مقابل هذا الإجماع الظاهر فإنه يوجد اختلاف بين من يرى أن هذه الازدواجيّة تُشكل صراعا، وبين من يرى أنها لا تشكل أي صراع. بمعنى أننا بصدد اتجاهين؛ أحدهما يرى أن هذين التّنوعين يدخلان في علاقة صراع، إذ إن كلا منهما يحاول القضاء على الآخر والحلول محله، أما الثاني فلا يرى وجودًا يذكر لأي علاقة صراع.

في ظل هذا الأخذ والرد، تبقى اللّغة العربيّة الفُصحى في مُخيّلة الإنسان العربيّ تلك اللّغة المقدسة باعتبارها لغة شعائر دينية، ولغة تراث امتد لقرون طوال، لكن وضعها في المغرب لا يبشر بالخير، إذ تفتقد إلى الحيويّة ولا يتم تعلمها إلا من خلال التّعليم الرسمي التقليدي والتلقيني. فهي بهذا تمتلك نظامًا مكتوبًا يُستخدم في مجالات شتى كالتربية والتعليم والثقافة والآداب والصحف، ويمكن تسميتها بلغة الكتاب. وتنبثق من هذه اللّغة؛ العامية فهي اللّغة الأم بالنسبة لغالبية سكان المغرب، وتعتبر لغة التفاهم بالنسبة للأمازيغ الذين ينحدرون من مناطق مختلفة، وبالتالي فالدارجة المغربية (لغة البيت، والتواصل الشفوي)، نجد لها مجموعة من التّنويعات تختلف باختلاف المناطق؛ مثل اللّهجة المراكشية، واللّهجة الوجدية الخاصّة بسكان المناطق الشرقية واللّهجة الشمالية المستعملة في مناطق الشمال الغربي، وكذا اللهجتان الرباطية والفاسية المستخدمتين بمدينتي الرباط (عاصمة المغرب) وفاس (العاصمة العلميّة للمملكة). وأخير اللّهجة الحسانيّة التي يتحدث بها ساكنة الصحراء بجنوب المغرب.

لقد ظهر مؤخرًا على الساحة اللّغوية بالمغرب، دعوات من جهات مُعينة لإحلال الدارجة العاميّة المغربيّة محل العربيّة الفُصحى خاصة في مجالي التّعليم والصحافة بأنواعها المختلفة (مرئية، مسموعة، إلكترونية). إذ ظهرت عناوين تُخاطب القارئ المغربي بلغته الدارجة كما ظهرت عدة محطات إذاعية تبث برامجها بالدارجة كليًا أو جزئيا. ويمكن القول إن ظاهرة انتشار العاميات بوسائل الإعلام لا تعانيه دولة المغرب وحدها، بل صارت تعانيها جلّ البلدان العربيّة خاصة مع ثورة الفضائيات الجديدة. وفي هذا الصدد يذهب كمال بشر إلى القول "إن أخطر ما في الموضوع، وأشد حاجة إلى الدرس والتحليل والبحث عن العلاج، يتمثل في موقع هذه العاميات وطغيانها على مسرح الاستعمال اللّغويّ. فبينما تسيطر هذه العاميات على الشارع العربي، وتفرض سطوتها على مجالات الحياة بشتى أنواعها وأوجه نشاطها، نراها تحاول زحزحة العربيّة الفصيحة عن مواقعها وإبعادها عن أرضها ومزاحمتها في اختصاصها. إنك تسمع العاميات في الإذاعة بصورتيها المسموعة والمرئية، كما تسمعها في فصول التّعليم وقاعات الدرس بالمدارس والجامعات".

نفهم من هذه الدعوات رغبة هؤلاء الناس في التشويش على اللّغة العربيّة الفُصحى، من خلال خلق أعذار واهية من قبيل؛ أن العربيّة لغة قديمة ولا تساير العصر الحديث، وأنها لغة صعبة التعلم لإعرابها الصعب. لا يكمن المشكل هنا بقدر ما يتجلى في أن رغم استعمال وسائل الإعلام المكتوبة للعربيّة الفصحى فهي لا تعدو لغة ركيكة لم تصل للّغة العربيّة المعيار، وهذا راجع إما لجهل رجال الصحافة بقواعد العربيّة أو لمحاولتهم الكتابة بلغة قريبة من المتلقي المغربي.

البعد الثاني: بين الفصحى واللّغات الأجنبيّة:

وردت عدة تعاريف للثنائية اللّغويّة، منها:

- أن يتكلم الناس في مجتمع ما لغتين.
- أن يعرف الفرد لغتين.
- أن يتقن الفرد لغتين.
- أن يستعمل الفرد لغتين.

كما نجد في المعاجم اللّسانيّة التعاريف التالية للظاهرة اللّغويّة:

- الثنائية اللّغويّة هي الوضع اللّغويّ لشخص ما أو لجماعة بشرية معينة تتقن لغتين، وذلك من دون أن تكون لدى أفرادها قدرة كلامية مميزة في لغة أكثر مما هي في اللّغة الأخرى.
- الحالة اللّغوية التي يستخدم فيها المتكلمون، بالتناوب وحسب البيئة والظروف اللّغوية، لغتين مختلفتين.
- تعايش لغتين في مجتمع واحد شرط أن تكون أكثرية المتكلمين ثنائية اللّغة فعلا.
- التناوب في استعمال لغتين.
- عملية تلاؤم الأفراد مع وجود أشخاص في مجتمعهم يتكلمون لغة أخرى.

انطلاقا من التعريفات السابقة نستخلص أن ثنائية اللّغة أو الثنائية اللّغويّة تعني وجود لغتين تتعايشان وتتنافسان في الاستعمال داخل مجتمع واحد، وتتمتعان بنفس المنزلة من حيث الكتابة الرسمية والاستعمال الرسمي.

ويجدر بنا في هذا الصدد توضيح مسألة مُهمة قد تخفى على الكثير منا؛ وهي أن اللّغة الأولى التي يكتسبها الطفل أثناء تنشئته اللّغوية ليست بالضرورة أن تكون لغته الأم وإنما قد تكون لغة الخدم أو أشخاص يحيطون به بشكل دائم ومستمر، وقد يكتسب الطفل لغة ثنائية وهو ذو خمس سنوات ويتقنها في مدة وجيزة، كما يمكنه أن يتقنها أكثر من لغته الأم لأنه من الطبيعي إذا تنافست لغتان أن تتفوق إحداهما على الأخرى ولن تكون كلتا اللّغتين متكافئتين بشكل مطلق.

يصنف بعض علماء النفس اللّغويّ ثنائي اللّغة إلى فئتين:

- فئة متكافئة لغويًّا: وتضم كل الأفراد الذين لهم قدرة عالية على التحدث بلغتين أو أكثر بطلاقة وسهولة في كل المناسبات.
- فئة غير متكافئة: وتضم الأفراد الذين يملكون قدرات متفاوتة في اللّغات التي يتكلمونها وتكون لديهم لغة مهيمنة على الأخرى.

خلاصة القول إن المجتمع الثنائي اللّغة هو الذي يتحدث أغلب أفراده لغتين بالفعل.

في خضم هذه المعطيات، نجد اللّغات الأجنبية في صراع حاد لم يعرفه المغرب من قبل، وذلك ارتباطا بمصالح اقتصادية، فمثلا اللّغة الفرنسيّة نجدها تسيطر على المجالات الحيوية داخل البلاد (الاقتصاد، الإدارة)، كما أنها أصبحت من متطلبات الحصول على وظيفة في سوق شغل، كما أن إتقانك للفرنسيّة هو مدعاة لمدى ثقافتك ورقيك الفكري. لقد أصبحت الفرنسيّة تُحس بنوع من المنافسة سواء من الإسبانية التي تتكلمها مناطق شمال المغرب أو الإنجليزيّة التي أصبحت مطلبا عالميا خاصة في ميدان البحث العلمي، بمجرد ظهور نقاش لغوي من هذا الشأن يظهر على السطح لوبيات هدفها الحفاظ على اللّغة الفرنسيّة وحمايتها من الزوال، لأن في انقراضها ضياع لمصالحهم الاقتصاديّة وأحيانًا السياسيّة والدبلوماسيّة.

السياسة اللّغويّة في التّعليم:

اخترتُ مجال التّعليم إيمانًا منّي بأنه الوجهة الرئيسة لنشر اللّغة، بجعلها لغة التداول والاستعمال، انطلاقًا من هذا المُعطى لا يمكن أن نتصور حسب الفاسي الفهري "نهوضًا باللّغة العربيّة وتعليم الفئات المحظوظة أو ذات النفوذ يتم باللّغة الأجنبيّة وحسب، من الروض إلى الجامعة، ثم تتاح لها فرص استعمالها دون قيود، بل لعب دور الفئة المتحكمة في القرارات، وفي الاستفادة من الفرص احتكاريًا".

ولما كانت عمليّة التربيّة والتّعليم مرتبطة ارتباطا وثيقا باللّغة، إذ لا يمكن لهذه العمليّة أن تتم إلا بحضور اللّغة والمراهنة عليها. وهذا ما ذهب إليه عبد الرزاق التورابي بالقول إن "الحديث عن نجاح وفاعليّة ودور مؤسسات التربيّة في إنتاج وتأطير المواطن وتأهيله لا يمكن أن يستقيم إلا إذا كانت اللّغة الوطنيّة ذات سيادة في مجمل العمليّات التربويّة".

في هذا المنحى، وجب أن نشير إلى أن إصلاح اللّغة العربيّة والنهوض بها في المنظومة التربوية لا يعني سد منافذ التأثير والتأثر، ولكن يعني إعطاء هذه اللّغة مكانتها الحقيقية كلغة وطنية ذات ارتباط بالهويّة والكينونة، وباعتبارها كذلك لغة حية فاعلة ومتفاعلة مع النسيج اللّغويّ العام، بالتالي من الضرورة أن نعي ونثمن دور اللّغة الرسميّة والدور الإيجابي للغات الأخرى.

إن الرؤيا الواضحة في السياسة اللّغويّة في قطاع التّعليم ما زالت تتخبط في شباك الغموض. فالدروس مثلا التي نرجو منها أن تكون دعامة للغة الرسميّة لا ترقى إلى مستوى التطورات المختلفة، وذلك راجع من جهة إلى الطابع القديم للمادة المدروسة في المستويات التعليميّة المختلفة، حيث إن المادة التي يقدم بها الدرس تعود إلى القرن الثاني الهجري وهو القرن الذي عرف ظهور "الكتاب" لـ سيبويه؛ أول مؤلَف قعّد للنحو العربي. وقد استمرت هذه المادة في معظمها مع الكتب التي شرحت سيبويه أو ألفت فيما ألف فيه. ورغم الفرق الزمني الذي يربو عن اثني عشر قرنا. فإن المادة ما زالت تُدرس في الجامعة من خلال كتاب شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل وكتاب "المغني" لابن هشام. وهما مؤلفان من القرن الثامن الهجري، فالملاحظ هنا أنه على الرغم من أن الجامعة مؤسسة حديثا فإنها احتفظت بالطابع القديم الكلاسيكي. وهذا يدل على أن السياسة اللغوية المواكبة للتغيرات والتطورات اللغويّة وغير اللغوية انعكست سلبا على حال اللغة العربيّة.

إذا عدنا إلى مرحلة ما قبل الاستعمار، نجد فرنسا حاولت بشتى الطرق إضعاف اللّغة العربيّة وجعلها في نظر المغاربة لغة التّخلف والرجعية، بالمقابل سعت لوضع سياسة تعليمية مواكبة لأطماعها الاستعمارية في البلاد. في هذا الشأن يذكر الدكتور محمد الرحالي "تركيز الحكام الفرنسيون بالمغرب على المكانة الهامة للتعليم في تثبيت السياسة اللّغويّة الفرنسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمحتل". حيث نجحت فرنسا إلى حد كبير في إنجاح مشروع التقسيم العرقي إذ جعلت لها مدارس فرنسية بربرية يتم فيها تعليم الفرنسيّة للصغار مع تقديم دروس محدودة من العربية.

كان للمدارس الفرنسيّة البربرية هدفان، اقتصادي وإعلامي. الهدف الاقتصادي تمثل حسب محمد الرحالي في "تكوين يد عاملة طيعة ومؤهلة عمليا للمساهمة بنجاعة في رفع إنتاجية الاقتصاد الفرنسي بالمغرب الذي كانت الفلاحة تشكل إحدى دعائمه القويّة"، أما الهدف الإعلامي، فسعت من خلاله فرنسا إلى استعمال المدرسة وسيلة لتغييب الحقائق بل وإعطاء حقائق مزورة في عملية تُشبه غسل الدماغ وشحنه بالدعاية والاعتراف للوجود الفرنسي.

يمكننا تلخيص خطوات السياسة اللّغويّة والتعليميّة الفرنسيّة في المغرب في النقاط التاليّة:

أ). تقسيم عرقي: سعت فرنسا من خلاله إلى خلق الهُوّة والصراع بين البربر والعرب.

ب). إجراء تنفيذي: تمثل في إجهاض فرنسا على اللّغة العربيّة بإضعافها وإقصائها من المدرسة المغربيّة ونفس الشيء مع الأمازيغيّة، في المقابل تثبيت الفرنسيّة كلغة مشتركة ومُوحدة عبر خلق المدارس البربرية والفرنسيّة كما ذكرنا.

ج). الأهداف المرجوة: سياسية، تتجلى في خلق لوبيات تنتصر للّغة الفرنسيّة، وإيقاف انتشار الإسلام بصفته مُوحدا وحافزا للمقاومة. إعلامية، بالدعاية وتغييب الحقائق عن المواطنين. واقتصاديّة، بتكوين يد عاملة مؤهلة تساعد في رفع إنتاجية الاقتصاد الفرنسي.

هكذا إذن، لمْ تكن المدرسة والتّعليم عموما، في التصور الفرنسي الاستعماري وسيلة لبلوغ غاية المعرفة والحق في التعلم، بل كان وسيلة مُمنهجة لتحقيق الهيمنة على المجالات الحيوية (التعليم، الاقتصاد، الطب، القضاء) من خلال محاولة القضاء على اللّغة العربيّة وجعلها لغة ثانية في البلاد.

قضيّة التّعريب:

بعد رؤية واسعة لحال اللّغة العربيّة وعلاقتها بالهويّة والتّشريع القانوني ومضايقات الفرنسية دخل المغرب في تحدي لغوي غير مسبوق يتجلى بشكل واضح فيما يُعرف بالتّعريب. ترى منذ متى بدأت السياسة التّعريبيّة؟ وهل تمّ الوصول إلى الهدف المنشود أم لا؟

يبقى الهدف من أي إصلاح للتّعليم هو رفع العار والمهانة اللذين كرستهما الأهداف الاستعماريّة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتّخطيط العقلاني الحازم لبعث الحياة في المبادئ الوطنية للسياسة التعليمية في المغرب وتحيينها. إن التعميم والمجانية والتّعريب ليست مقولات جامدة. بل مطالب نجد ما يبررها في الواقع الراهن، مثلما وجدت في الماضي ما أملاها وجعلها تجسم اختيار الأمة جمعاء. إن "الوطنية" بالأمس و "التنميّة" اليوم لا تتناقضان. فالوطنيّة في المغرب لم تكن في يوم من الأيام لها تعريف آخر سوى الاستعمار والتخلف، وعندما "زال" الاستعمار أصبحت تعني في الدرجة الأولى العمل للخروج من التخلف أي من أجل الوطنية، والتنمية تتطلب تعميم التّعليم في المجتمع الذي عانى ويعاني من الفقر والبطالة يتطلب المجانية والتّعريب؛ المجانية وحدها تمنح الحد الأدنى من تكافؤ الفرص، والتّعريب يمكن من توصيل المعرفة إلى الشعب، إذ ليس من الممكن إخراج الشعب من لغته وإدخاله في لغة أخرى.

مما تقدم يمكن اقتراح بعض الخطوات والتّوصيات التي يمكن أن تجعل من عملية التّعريب عملية ناجحة منها:

- خلق سياسة تعليميّة تعمل على جعل الطفل ينشأ في بيئة لغويّة عربيّة فُصحى منذ المرحلة قبل الابتدائية.
- تأخير تعلم اللّغة الثانية إلى حين ضبط الطفل للغته الأم بشكل كامل.
- توجيه الإعلام ودعمه للنشر باللّغة العربية الفصحى.
- تشجيع الترجمة والإبداع والإنتاج باللّغة العربيّة.
- العمل على نشر اللّغة العربيّة على مختلف شرائح المجتمع في خطوة للقضاء على الأميّة.

خطوات وأخرى كهذه ستدفع بعجلة

التّعريب إلى الأمام، حيث سيعمل التّعريب من هذا المنظور على تأهيل اللّغة وتمكينها في محيطها، باعتباره تنمية فكرية واقتصادية للمواطن وليس تقوقعًا فيما هو عربي.

خاتمة:

رغم أن الدستور القديم قد نصّ في ديباجته على أن اللّغة العربيّة هي اللّغة الرسمية (الوحيدة) للمغرب، ورغم أن سياسته اللّغويّة كانت تصنف ضمن السياسات المدعمة للّغة الرسمية، فإن وضع العربيّة سواء الداخلي أو الخارجي لم يعكس هذه الميزة مقارنة مع الفرنسيّة مثلا، حيث ظلت هذه الأخيرة تشغلُ مكانًا مُهما وواضحا في المشهد اللّغويّ بالمغرب.

وبمجيء الدستور الجديد (٢٠١١) الذي أقر برسمية الأمازيغيّة إلى جانب العربيّة جعل الأمازيغيّة في وضع يخول لمتكلميها أن يطالبوا باستعمالها في جميع المرافق العمومية بما فيها مؤسسات التعليم بتمزيغ أفقي وعمودي إجباري.

بين هذا وذاك لا يمكن رفض فكرة أنّ اللّغة العربيّة في العالم العربي عامةً وفي المغرب خاصةً، أصبحت غريبة الاستعمال؛ في مجالات الطب والهندسة والاقتصاد عكس اللّغة الأجنبيّة (الفرنسيّة) التي هيمنت على هذه المجالات.

لائحة المصادر والمراجع:

- ابن جني أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصريّة، ٢٠٠٦.
- المعجم الوسيط، القاهرة، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
- حمزة، حسن. حرب اللغات والسياسات اللغوية، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨.
- الودغيري، عبد العلي. اللغة والدين والهوية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠.
- حامد هلال، عبد الغفار. اللهجات العربية نشأة وتطورا، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٣.
- الفاسي الفهري، الفاسي الفهري. اللغة والبيئة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٣.
- بشر، كمال. اللغة العربية بين الفهم وسوء الفهم، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، والتوزيع، ١٩٩٩.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. السياسة اللغوية في البلاد العربية، لبنان، دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠١٣.
- الرحالي، محمد. "اللغة والتنمية والسياسة اللغوية بالمغرب"، مجلة بصمات المغرب، العدد ٤ (٢٠٠٩).
- التورابي، عبد الرزاق. "حماية اللغة، الرباط، منشورات معهد الأبحاث للدراسات والتعريب، ٢٠١٥.
- حسن، حنفي. "الهوية والاغتراب في الوعي العربي"، مجلة تبين ١ (٢٠١٢).
- المسدي، عبد السلام. "الهوية واللغة في الوطن العربي"، مجلة تبين ١ (٢٠١٦).